

ويتضمن هذا الأسبوع

- عرضاً لأبرز الأحداث التي حدثت الأسبوع الماضي على الساحة العالمية
- من الصحافة العالمية: اللاجئين.. مشكلة إنسانية تحولت إلى أزمة اقتصادية
- تحليل اخباري: فرصة أخيرة أمام أمريكا لإقرار اتفاق «الشراكة عبر المحيط الهادئ»
- تحليل لأداء أسواق المال العالمية وتغيرات أسعار السلع والخامات

تنبيه هام:

أعد هذا التقرير لأغراض التوزيع على أعضاء المركز المصري للدراسات الاقتصادية فقط ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز. ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية؛ كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتماداً للجدوى التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقدرته على تحقيق نتائج معينة. وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات الاستثمارية بناءً على وجهة نظر المركز، وتعتمد على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها، وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة وقت إعدادها، ولا يُعتمد بهذه البيانات كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري، والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة في هذا التقرير. ونؤكد أن أي أخطاء تكون قد وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.

أبرز الأحداث على الساحة العالمية

لوكسمبورج تطلق أول بورصة عالمية لتداول الأوراق المالية "الخضراء"

(موقع صحيفة البورصة)

أعلنت بورصة لوكسمبورج تقديمها لأول بورصة في العالم لتداول الأدوات والأوراق المالية الخضراء (LGX) للمصدرين الذين يعترمون تكريس ١٠٠% من التمويل الذي يتم جمعه عن طريق البورصة لصالح الاستثمارات الخضراء وأهداف التنمية المستدامة.

وردا على سؤال لماذا يفعلون ذلك، أجاب "روبرت سكارف" الرئيس التنفيذي لـ luxSE قائلاً: "لماذا نفعل ذلك؟ نحن ببساطة نعتقد أن هذا هو الوقت المناسب لتلك الخطوة، فعندما نظرنا إلى السوق وجدنا أن تلك الأوراق تنمو بشكل جيد، لكن هل تنمو بالسرعة الكافية؟ لا ليست كذلك، فوفقاً لتقديرات وكالة الطاقة الدولية فإن العالم يحتاج إلى تريليون دولار بشكل سنوي وحتى عام ٢٠٥٠ لتمويل إستراتيجيات التنمية المستدامة منخفضة الانبعاثات."

بموجب هذه الخطوة ستصبح بورصة لوكسمبورج للأوراق المالية الخضراء موطناً لمعظم السندات الخضراء الـ ١١٤ المدرجة في بورصة لوكسمبورج والتي تبلغ قيمتها ٤٥ مليار دولار، وسيتم وصف الأوراق المتداولة لديها بوضوح بأنها "خضراء" أو "متماشية مع المناخ."

يذكر أنه في عام ٢٠٠٧ كانت بورصة لوكسمبورج هي أول بورصة في العالم تعلن إدراجها للسندات الخضراء، والتي تم إصدارها من قبل بنك الاستثمار الأوروبي (EIB) آنذاك لتمويل جزء من مشاريعه المناخية.

جلينكور تتوقع عجز الطاقة المتجددة عن المنافسة في التكلفة حتى ٢٠٥٠

(رويترز)

قالت جلينكور إن الطاقة المتجددة لن تستطيع منافسة أنواع الوقود الأحفوري من حيث التكلفة حتى عام ٢٠٥٠ وهو موعد أبعد بكثير من توقعات منظمات الطاقة ويدعم اتجاه شركة التعدين والتجارة العملاقة لمواصلة الاستثمار في الفحم.

وأضافت جلينكور أن الفحم ما زال فرصة استثمارية متوقعة نمو الطلب العالمي عليه سبعة بالمئة بحلول ٢٠٣٠ بفضل الاقتصادات الناشئة والطلب الصناعي.

وقال توني هايوارد رئيس مجلس إدارة جلينكور أمام مؤتمر في لندن "الاستثمار الذي نقوم به اليوم سيدير عائداً خلال عشر سنوات. ينطبق ذلك أيضاً على شركات النفط والغاز العالمية حيث تدر استثماراتها عائداً خلال ٢٠ عاماً."

وأضاف أن تكلفة الطاقة المتجددة لن تتساوى مع تكلفة الوقود الأحفوري قبل عام ٢٠٥١ وذلك على العكس من مسؤولي شركات الطاقة الذين حضروا المؤتمر ويعتقدون أن تعادل التكلفة سيحقق قبل ذلك بكثير.

تنبيه هام:

أعد هذا التقرير لأغراض التوزيع على أعضاء المركز المصري للدراسات الاقتصادية فقط ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز. ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية؛ كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتماداً للجدي التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقدرته على تحقيق نتائج معينة. وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات الاستشارية بناءً على وجهة نظر المركز، وتعتمد على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها، وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة وقت إعدادها، ولا يُعد بهذه البيانات كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري، والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة في هذا التقرير. ونؤكد أن أي أخطاء تكون قد وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.

المفوض الاقتصادي للاتحاد الأوروبي: على بريطانيا بدء محادثات الانسحاب قبل أبريل

(موقع أرقام)

قال مفوض الشؤون الاقتصادية للاتحاد الأوروبي "بيير موسكوفيتشي" إن حكومة المملكة المتحدة بحاجة لبدء المحادثات حول خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي قبل نهاية مارس المقبل.

وأضاف "موسكوفيتشي": ستكون مدة طويلة للغاية إذا انتظرت المملكة المتحدة إلى ما بعد الربع الأول من عام ٢٠١٧. وعلى الرغم من أن أغلب البريطانيين صوتوا لصالح الخروج من الاتحاد الأوروبي في يونيو، إلا أن المحادثات الرسمية مع أعضاء الاتحاد لا يمكن أن تبدأ حتى يتم تفعيل المادة ٥٠ من معاهدة لشبونة، والتي ستطلق مباحثات على مدار عامين حول شروط الانسحاب. وطالب "موسكوفيتشي" الحكومة البريطانية بعدم الاستغراق طويلاً للبدء في الأمر، مضيفاً أن عدم اليقين هو أسوأ عدو للاقتصاد.

جولدمان يخفض توقعه لسعر النفط في الربع ٤/ بفعل تخمة المعروض

(رويترز)

خفض جولدمان ساكس توقعه لسعر النفط في الربع الأخير من العام سبعة دولارات للبرميل مشيراً إلى تنامي تخمة المعروض من الخام وهو ما قد يبطل تأثير أي دعم قصير الأجل للأسعار من اتفاق محتمل بين كبار المنتجين لفرض قيود.

وخفض البنك توقعاته لسعر خام غرب تكساس الوسيط الأمريكي في الربع الأخير إلى ٤٣ دولاراً للبرميل من ٥٠ دولاراً.

وقال جولدمان ساكس في مذكرة "في ضوء عدم تغيير توقعاتنا للطلب ومع نمو على أساس سنوي قدره ١,٤ مليون برميل يوميا فإننا نتوقع الآن زيادة المخزونات في الربع الأخير من ٢٠١٦ بمقدار ٤٠٠ ألف برميل يوميا مقابل توقعاتنا السابقة لزيادة قدرها ٣٠٠ ألف برميل يوميا خلال الربع".

وأضاف أنه يتوقع زيادة محدودة في إنتاج ليبيا ونيجيريا بنحو ٩٠ ألف برميل يوميا مقارنة مع تقديرات الإنتاج الحالي.

وأبقى جولدمان على توقعاته لمتوسط سعر برميل النفط في ٢٠١٧ دون تغيير عند ٥٢ دولاراً.

تقرير: خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي يكلفها خسارة ضرائب بمليارات الدولارات

(موقع أرقام)

حذر مسؤولون بوزارة الخزانة البريطانية لـ"الإنديبننت" من صعوبة التوصل إلى اتفاق بين بريطانيا والاتحاد الأوروبي يسهل عملية الخروج من التكتل الموحد.

وأشار المسؤولون إلى أن الخروج الصعب من الاتحاد الأوروبي يمكن أن يكلف المملكة المتحدة خسارة ضرائب بحوالي عشرة مليارات جنيه إسترليني (ما يقرب من ١٣ مليار دولار).

تنبيه هام:

أعد هذا التقرير لأغراض التوزيع على أعضاء المركز المصري للدراسات الاقتصادية فقط ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز. ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية؛ كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتماداً للجدوى التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقدرته على تحقيق نتائج معينة. وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات الاستشارية بناءً على وجهة نظر المركز، وتعتمد على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها، وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة وقت إعدادها، ولا يُعد بهذه البيانات كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري، والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة في هذا التقرير. ونؤكد أن أي أخطاء تكون قد وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.

وبحسب بيانات نشرتها الجمعية البريطانية للمصرفيين، فإن مساهمة الضرائب في القطاع المصرفي للمملكة المتحدة قد ارتفعت إلى ٣١,٣ مليار جنيه إسترليني في عام ٢٠١٤ (حوالي ٤٠,٧ مليار دولار).

منظمة التجارة العالمية تقلص توقعات نمو التجارة إلى ١,٧% في ٢٠١٦

(رويترز)

خفضت منظمة التجارة العالمية توقعات نمو التجارة العالمية العام الحالي بما يزيد عن الثلث مما يعكس التباطؤ في الصين وتراجع مستوى الواردات للولايات المتحدة.

وخفضت المنظمة توقعات النمو إلى ١,٧ في المئة من تقديرها السابق في أبريل بنمو ٢,٨ في المئة.

وقالت المنظمة إن توقعات نمو التجارة العالمية تتخلف لأول مرة في ١٥ عاما عن وتيرة نمو الاقتصاد العالمي.

وقال روبرتو ازيغيدو المدير العام للمنظمة في تقرير التوقعات الاقتصادية نصف السنوي إن هذه الأرقام ينبغي أن تكون جرس إنذار للحكومات.

ونقل التقرير عن ازيغيدو قوله "ينبغي أن نضمن ألا يترجم ذلك في هيئة سياسات خاطئة تفاقم الأوضاع ليس من منظور التجارة فحسب بل أيضا بالنسبة لتوفير وظائف والنمو الاقتصادي والتنمية وهي عوامل ترتبط ارتباطا وثيقا بنظام التجارة الحرة".

كما توقعت المنظمة تباطؤ أكبر لنمو التجارة في ٢٠١٧ مقارنة بتوقعاتها السابقة وقدرت أن التجارة ستنمو بما بين ١,٨ و ٣,١ في المئة مقارنة مع توقعات بنمو ٣,٦ في المئة في أبريل.

سيتي جروب: ٢٠٠ مليون طن أخرى تضاف إلى المعروض العالمي من خام الحديد بحلول ٢٠٢٠

موقع أرقام

تعترم كل من أستراليا والبرازيل أكبر مصدري خام الحديد في العالم، إضافة حوالي ١٠٠ مليون طن متري من الخام إلى المعروض العالمي وذلك حتى نهاية العقد الحالي.

وهو ما قد يسبب وفرة كبيرة في الحجم المعروض تضر بأسعار الخام وتدفع في النهاية تلك الشركات إلى الاستغناء عن بعض عمال المناجم العاملين لديها من أجل خفض النفقات، وفقاً لما أشار إليه بنك "سيتي جروب" في تقرير له مؤخراً.

وأضاف البنك في تقريره أن شحنات البرازيل من الخام ستزداد لتصل إلى نحو ٤٨٠ مليون طن متري في عام ٢٠٢٠ وذلك مقارنة بـ ٣٧١ مليون طن هي حجم الشحنات في العام الحالي.

في حين سترتفع الشحنات الأسترالية من الخام من ٨٣٥ مليون طن العام الحالي إلى نحو ٩٣٤ مليون طن في ٢٠١٨، ليرتفع بذلك حجم الفائض عالمياً إلى ٥٦ مليون طن مقارنة بـ ٢٠ مليون طن حالياً.

تنبيه هام:

أعد هذا التقرير لأغراض التوزيع على أعضاء المركز المصري للدراسات الاقتصادية فقط ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز. ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية؛ كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتمادا للجدوى التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقدرته على تحقيق نتائج معينة. وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات الاستشارية بناء على وجهة نظر المركز، وتعتمد على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها، وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة وقت إعدادها، ولا يُعد بهذه البيانات كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري، والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة في هذا التقرير. ونؤكد أن أي أخطاء تكون قد وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.

وسجلت أسعار خام الحديد محتوى ٦٢% للتسليم في ميناء تشينغداو الصيني انخفاضاً طفيفاً لتستقر عند مستوى ٥٦,٧٧ دولار للطن الجاف وذلك وفقاً لشركة "Metal Bulletin Ltd".

وتشهد أسعار الخام في سبتمبر انخفاضاً بنسبة ٣,٧%، متوجهة نحو تسجيل أول انخفاض شهري لها منذ نوفمبر/تشرين الثاني عام ٢٠١٥.

التأثير على مصر:

يعتبر تقرير منظمة التجارة العالمية عن تراجع حجم التجارة العالمية وتأثير ذلك على فرص زيادة حجم التبادل التجاري العادل عالمياً مؤشراً يستدعي من مصر الانتباه بشدة لما يحدث عالمياً لاتخاذ خطوات جادة بشأنه. إلا أنه يجب الأخذ في الاعتبار أن هناك الكثير من الإجراءات التي لازالت ترفع من كلفة المعاملات التجارية الخارجية لمصر خاصة عند التصدير ومن الضروري معالجتها لتحفيز معدلات نمو الصادرات مثل تسهيل إصدار التراخيص وإجراءات التخليص الجمركي والمعاملات الضريبية بالإضافة إلى تكلفة تمويل الصفقات وتقليص عدد الإجراءات والموافقات المطلوبة.

كذلك فإن الأوضاع التي يشهدها سوق الحديد العالمي والتراجعات السعوية وزيادة المعروض منه عالمياً يستلزم دراسة جادة ودقيقة عن معوقات نمو هذه الصناعة الاستراتيجية في مصر وعوامل ارتفاع تكلفة الإنتاج سواء على مستوى الطاقة أو غيرها لحماية نمو هذه الصناعة. كما من الضروري الانتهاء من وضع والبدء في تنفيذ استراتيجية للتنمية الصناعية؛ فحتى الآن يتم التركيز في استراتيجية تنمية الصادرات على الإجراءات الخاصة بالإنفاذ للأسواق وإعطاء حوافز لتنمية الصادرات سواء من خلال برنامج رد أعباء الصادرات أو تغيير سعر الصرف دون التعامل مع التحدي الأكبر وهو المعوقات الإنتاجية للتصدير.

نعيد التأكيد على أنه في ضوء الإجراءات الأخيرة سواء الحكومية أو التي اتخذها البنك المركزي المصري، أصبح من الضروري إجراء تحليل حساسية شامل لتأثير تغيرات أسعار الصرف على مؤشرات التصدير وعلى كلفة الواردات والتي لم تظهر حتى الآن بصورة كاملة، خاصة وأنه من المرجح أن تحسن تغيرات أسعار الصرف الأخيرة من القدرة التنافسية التجارية لمصر مع إجراء تحليل حساسية للتأثير التفصيلي لتغيير سعر الدولار على الصادرات والواردات من القطاعات المختلفة مما سيسهل وضع السياسات الخاصة التي تهدف إلى زيادة الصادرات وتقليل الواردات.

تنبيه هام:

أعد هذا التقرير لأغراض التوزيع على أعضاء المركز المصري للدراسات الاقتصادية فقط ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز. ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية؛ كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتماداً للجدي التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقدرته على تحقيق نتائج معينة. وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات الاستشارية بناء على وجهة نظر المركز، وتعتمد على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها، وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة وقت إعدادها، ولا يُعد بهذه البيانات كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري، والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة في هذا التقرير. ونؤكد أن أي أخطاء تكون قد وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.

من الصحافة العالمية: اللاجئين.. مشكلة إنسانية تحولت إلى أزمة اقتصادية

صحيفة «الشرق الأوسط»

بملاح إنسانية - يخلو منها المنطق السياسي - يرحب مؤيدون أوروبيون باستقبال لاجئين ومهاجرين في بلادهم، وأثناء سعيهم لإدماجهم في مجتمعاتهم للاستفادة منهم في سوق العمل التي ستخلو من فئة الشباب لما دون الثلاثين خلال سنوات قريبة، يعترض آخرون - أوروبيون وأميريكيون - على تواجدهم أساساً في البلاد، ويسعون لجمع توقيعات أو حتى المشاركة في مظاهرات لطردهم، لمصير طالما سعت إليه قوى غربية لتحقيق مصالح ضيقة.

ووسط زخم الحديث عن أزمة اللاجئين من رؤساء الدول حول العالم، وبعد أن وصلت أعداد طالبي اللجوء إلى المستويات القياسية التي سُجلت بعد الحرب العالمية الثانية، مع زيادة إجمالي تدفقات الهجرة في العالم، تم تخصيص اجتماعات الدورة الحادية والسبعين للجمعية العامة للأمم المتحدة، للاجئين بعنوان «قمة الأمم المتحدة المعنية باللاجئين والمهاجرين»، و فقط.

وفي تقريرها السنوي عن الهجرة الدولية قالت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية يوم الاثنين الماضي، إن الدول الأعضاء فيها وعددها ٣٥ دولة شهدت تضاعف عدد طالبي اللجوء إلى المثلين في ٢٠١٥ ليصل إلى ١,٦٥ مليون.

وقال رئيس قسم الهجرة الدولية في المنظمة جان - كريستوف دومونت «نحن في لحظة تاريخية. عندما ننظر إلى ٢٠١٦ نرى زيادة في عدد طالبي اللجوء حتى إن كان التدفق أقل.»

وقالت المنظمة إن الزيادة الكبيرة في أعداد اللاجئين رفعت إجمالي تدفقات الهجرة الدولية إلى الدول الأعضاء فيها لتصل إلى ٤,٨ مليون مهاجر في ٢٠١٥. ويمثل ذلك زيادة نسبتها أربعة في المائة مقارنة بعام ٢٠١٤. كما رفع أعداد المهاجرين إلى مستويات غير مسبوقة منذ ٢٠٠٧ قبل اندلاع الأزمة المالية العالمية.

وانقلب مركب على متنه نحو ٦٠٠ مهاجر يوم الأربعاء الماضي قبالة الشواطئ المصرية، وأعلنت السلطات مقتل ٤٢ منهم، فيما تم إنقاذ ١٦٣ شخصاً.

ولقي أكثر من عشرة آلاف مهاجر حتفهم في البحر المتوسط عند محاولتهم الوصول إلى أوروبا منذ عام ٢٠١٤، منهم ٢٨٠٠ منذ بداية عام ٢٠١٦. بحسب تقديرات الأمم المتحدة.

ووفقاً لبيانات المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، فإن واحداً تقريباً من بين كل أربعة من طالبي اللجوء كان من سوريا، خلال العام الماضي، وجاءت أفغانستان تالية لسوريا بنسبة ١٦ في المائة. وثلاثة أرباع إجمالي طالبي اللجوء تقدموا بطلباتهم في الاتحاد الأوروبي وحصلت ألمانيا منهم على نصيب الأسد.

وتحولت مشكلة اللاجئين إلى أزمة سياسية لرؤساء بعض الدول بعدما أثرت على الأوضاع الاقتصادية في معظم دول العالم؛ حتى مني حزب المستشار الألمانية أنجيلا ميركل - حزب الاتحاد الديمقراطي المسيحي - بخسائر انتخابية في وقت يرفض فيه الناخبون سياسة الباب المفتوح أمام اللاجئين التي تطبقها ميركل.

وتواجه إيطاليا مشاكل اقتصادية كبيرة، ربما تأتي بأثر سلبي على اللاجئين، فيما انتقد رئيس الوزراء الإيطالي ماتيو رينتسي اجتماع قمة للاتحاد الأوروبي يوم الأحد، لعدم وجود التزامات بشأن الاقتصاد والهجرة في البيان الختامي، ووصف الاجتماع بأنه «رحلة بحرية لطيفة في بحر الدانوب».

وفي مقابلة مع صحيفة «كورييري ديلا سير» اليومية يوم الأحد كثف رينتسي من انتقاداته للاتحاد الأوروبي، وقال: إن إيطاليا أوفت بالتزاماتها بشأن معالجة تدفق المهاجرين الذين يعبرون البحر المتوسط.

تنبيه هام:

أعد هذا التقرير لأغراض التوزيع على أعضاء المركز المصري للدراسات الاقتصادية فقط ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز. ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية؛ كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتمداً للجدوى التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقدرته على تحقيق نتائج معينة. وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات الاستشارية بناءً على وجهة نظر المركز، وتعتمد على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها، وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة وقت إعدادها. ولا يُعدّ بهذه البيانات كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري، والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة في هذا التقرير. ويؤكد أن أي أخطاء تكون قد وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.

وفي لندن وضع آلاف الناشطين سترات النجاة في ميدان البرلمان للاحتجاج على أزمة اللاجئين في أوروبا. وأنشأوا ما وصفوه بمقبرة سترات النجاة التي تشمل ٢٥٠٠ سترة نجاة منظمة في صفوف أمام ساعة بيغ بن ومقر البرلمان. في إشارة إلى ارتداء مهاجرين هذه السترات أثناء الرحلة الخطيرة لعبور البحر من تركيا إلى اليونان.

وفي خطوة مباشرة من جانب رجال الأعمال، أعلن الملياردير الأميركي جورج سوروس في صحيفة «وول ستريت جورنال» عن توظيف استثمار بقيمة ٥٠٠ مليون دولار لمصلحة المهاجرين واللاجئين على أمل أن يقوم مستثمرون آخرون بخطوة مماثلة.

وقال سوروس «قررت تخصيص ٥٠٠ مليون دولار من الاستثمارات للاحتياجات المحددة للمهاجرين واللاجئين والمجموعة التي تستضيفهم»، مضيفاً: «سأستثمر في شركات ناشئة وشركات قائمة ومبادرات اجتماعية ونشاطات يؤسسها المهاجرون واللاجئون أنفسهم».

وأعلنت الأمم المتحدة عن أن أكثر من ٣٠٠ ألف مهاجر عبروا المتوسط إلى أوروبا في ٢٠١٦. وقال ويليام سيندلر المتحدث باسم مفوضية الأمم المتحدة العليا للاجئين في تصريح صحافي إن «عدد اللاجئين والمهاجرين الذين وصلوا السواحل الأوروبية تجاوز عتبة الـ ٣٠٠ ألف شخص». ويضع المهريون مئات المهاجرين غير الشرعيين في مراكب متهالكة ما يعرضها للغرق في منتصف الطريق بفعل الأمواج العالية.

التأثير على مصر:

مصر من أكثر الدول التي تعاني من أزمة الهجرة غير الشرعية نتيجة أنها أصبحت ملاذاً للملايين من اللاجئين في المنطقة حيث تستضيف العديد من الجنسيات الهاربة من مناطق الصراعات بالشرق الأوسط وأفريقيا، كما أنها أصبحت ملاذاً للراغبين في الهجرة غير الشرعية لأوروبا ومع سقوط ضحايا مثلما حدث في حادث مركب رشيد، فإن الدولة بمؤسساتها والمجتمع مسئولان عن عدم تكرار ما حدث، ولابد لجميع الجهات التعاون مع الدولة للتصدي للهجرة غير الشرعية، مع الأخذ في الاعتبار أن أية دولة لن تتمكن وحدها فقط من إحكام السيطرة على موضوع الهجرة غير الشرعية، خاصة إن حدود مصر البرية والبحرية تصل إلى ٥٠٠٠ كيلو متر والجهد المطلوب لتأمينها ضخم جداً، ولا يمكن السيطرة عليها بنسبة ١٠٠%، ولكن الدولة ملتزمة بحماية حدودها كما جاء علي لسان الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي.

يستلزم علاج مشكلات الهجرة غير الشرعية واللاجئين تحركاً دولياً منسقاً يساهم في تخفيف الصراعات الإقليمية المستمرة مع برنامج تنموي شامل يساعد في زيادة فرص العمل والتنمية في تلك المناطق للحد من معدلات الهجرة غير الشرعية. كما يجب دعم جهود الدول مثل مصر التي تستضيف اللاجئين كأشقاء وليس في معسكرات مغلقة وهو ما يرفع العبء على موازنتها ويستلزم من الدول الأوروبية على وجه الخصوص توفير دعم مستقر لها لكي تستمر في أداء هذا الدور على المدى القصير على الأقل. يضاف إلى ذلك الاستفادة من تجربة جورج سورس في إقامة مشروعات في دول مثل مصر من خلال جذب استثمارات أجنبية يوجه عائدها لخدمة اللاجئين والمهاجرين في مصر.

تنبيه هام:

أعد هذا التقرير لأغراض التوزيع على أعضاء المركز المصري للدراسات الاقتصادية فقط ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز. ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية؛ كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتماداً للجدوى التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقدرته على تحقيق نتائج معينة. وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات الاستشارية بناء على وجهة نظر المركز، وتعتمد على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها، وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة وقت إعدادها، ولا يُعد بهذه البيانات كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري، والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة في هذا التقرير. ونؤكد أن أي أخطاء تكون قد وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.

تحليل اخباري: "النقد العربي" يتوقع تحسن النمو في دول الخليج إلى ٢,٤ % في ٢٠١٧

الإقتصادية السعودية

خفض صندوق النقد العربي، توقعاته للنمو في البلدان العربية كمجموعة بنسبة ٠,٣ في المائة إلى ٢,٦ في المائة خلال العام الجاري.

وتوقع الصندوق، في تقرير آفاق الاقتصاد العربي الصادر في مارس الماضي، تسجيل الدول العربية نموا يراوح حول ٢,٨ في المائة خلال ٢٠١٦.

ووفقا لبيان صحفي صدر أمس فقد أضاف الصندوق في تقرير "آفاق الاقتصاد العربي"، الذي يتضمن توقعات الأداء الاقتصادي للدول العربية خلال عامي ٢٠١٦ و٢٠١٧، أن يشهد النمو في البلدان العربية بعض التحسن في ٢٠١٧ ليسجل ٣,١ في المائة، بدعم من التعافي التدريجي للنشاط الاقتصادي للدول العربية المصدرة والمستوردة للنفط.

وتناقش دول أوبك ومنتجون آخرون من بينها روسيا في مباحثات غير رسمية بالجزائر في الفترة بين ٢٦ و٢٨ (سبتمبر) بخصوص اتفاق مقترح على كبح تخمة المعروض التي تضغط على الأسعار منذ نحو عامين.

وفشل كبار منتجي النفط داخل وخارج أوبك للتوصل إلى حل لضبط مستويات الإنتاج لوقف تراجع الأسعار في اجتماع عقد في الدوحة في (أبريل) الماضي.

وتحوم أسعار النفط الخام حاليا حول مستوى ٤٠ - ٥٠ دولارا للبرميل، بعدما تهاوت من مستوى ١١٥ دولارا في حزيران (يونيو) ٢٠١٤ إلى أقل من ٣٠ دولارا للبرميل في (يناير) الماضي؛ بفعل تخمة المعروض العالمي.

وأشار تقرير الصندوق، أمس، إلى توقعات بنمو اقتصاديات الدول العربية المصدرة للنفط بنحو ٢,٤ في المائة في ٢٠١٦ مقارنة بنحو ٣,٣ في المائة في ٢٠١٥، مع توقعات بمعاودة النمو لدول المجموعة الارتفاع إلى ٢,٨ في المائة في ٢٠١٧.

وخفض النقد العربي، توقعات نمو مجموعة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في ٢٠١٦ بنحو ٠,٤ في المائة، إلى ٢,١ في المائة مقارنة بنحو ٣,٦ في المائة في ٢٠١٥، في حين يتوقع تحسن النمو إلى ٢,٤ في المائة في ٢٠١٧.

فيما يتعلق بالدول العربية المستوردة للنفط، خفض التقرير توقعاته للنمو إلى ٣,١ في المائة في ٢٠١٦ مقارنة بـ ٣,٦ في المائة توقعات العام ذاته الصادرة في تقرير آفاق الاقتصاد العربي الذي صدر في (مارس) الماضي، وذلك بفعل توقعات بتباطؤ وتيرة النشاط الاقتصادي بفعل تأثر الطلب المحلي والخارجي.

وتوقع النقد العربي، أن يبلغ معدل التضخم في الدول العربية كمجموعة خلال ٢٠١٦ نحو ٧,٨ في المائة، ليرتفع إلى ٨,٥ في المائة في ٢٠١٧.

وأشار تقرير الصندوق إلى تجدد المخاوف خلال النصف الأول من عام ٢٠١٦ من استمرار تحرك الاقتصاد العالمي في حلقة مفرغة من تباطؤ مستويات الطلب وضعف معدلات النمو الاقتصادي، وهو ما يزيد إلى حد كبير من ظروف عدم اليقين التي تواجه النشاط الاقتصادي العالمي خلال عام ٢٠١٦.

ففي البلدان المتقدمة، ورغم تحسن الأوضاع الاقتصادية، إلا أن عديدا من هذه الدول لا يزال يعاني من تراجع في مستويات الإنفاق الاستثماري والإنتاجية ومن بوادر تحديات في أسواق العمل ناتجة عن "شيخوخة السكان" وهو ما يضغط على مستويات الناتج الممكن تحقيقه الذي أشارت دراسات حديثة إلى اتجاهه بالفعل نحو الانخفاض.

تنبيه هام:

أعد هذا التقرير لأغراض التوزيع على أعضاء المركز المصري للدراسات الاقتصادية فقط ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز. ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية؛ كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتمادا للجدوى التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقدرته على تحقيق نتائج معينة. وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات الاستشارية بناء على وجهة نظر المركز، وتعتمد على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها، وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة وقت إعدادها. ولا يُعد بهذه البيانات كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري، والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة في هذا التقرير. ونؤكد أن أي أخطاء تكون قد وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.

كما توقع التقرير تحقيق مجموعة الدول العربية المصدرة للنفط الأخرى نموا محدودا لا يتعدى ١ في المائة خلال العام الجاري على ضوء التأثير الانكماشى المتوقع الناشئ عن ظروف الأوضاع الداخلية في عدد من دول المجموعة باستثناء الجزائر. أما في عام ٢٠١٧، وعلى ضوء التوقعات بتحسن أسعار النفط وبفرضية حدوث تطور إيجابي ملموس على صعيد البيئة الداخلية يتوقع ارتفاع النمو إلى ٦,٢ في المائة العام المقبل، وهو ما سيعكس بالأساس النمو الضعيف المسجل في سنة المقارنة.

وفيما يتعلق بالدول العربية المستوردة للنفط، من المتوقع تباطؤ وتيرة النشاط الاقتصادي بفعل تأثير الطلب المحلي والخارجي بعدد من العوامل التي من شأنها أن تنعكس على مستويات النمو المسجلة عام ٢٠١٦، ومن أهمها استمرار تباطؤ النشاط في بعض القطاعات الاقتصادية الرئيسية نتيجة استمرار ضعف الطلب العالمي والأوضاع في سوق الصرف الأجنبي وظروف الجفاف في بعض دول المجموعة.

ومن المنتظر خلال ٢٠١٧ أن يستمر تعافي الأداء الاقتصادي في بلدان المجموعة على ضوء التحسن المتوقع للنشاط في عدد من القطاعات الرئيسية في تلك الدول التي ستستفيد من التحسن المتوقع للطلب العالمي، وهو ما سيتبعه ارتفاع في مستويات الاستثمار والإنفاق الاستهلاكي والصادرات بما يدعم النشاط الاقتصادي الذي من المتوقع ارتفاعه إلى ٣,٩ في المائة. وفيما يتعلق باتجاهات تطور الأسعار المحلية، ارتفعت معدلات التضخم في معظم الدول العربية خلال الأشهر الأولى من عام ٢٠١٦. كنتيجة للارتفاع الذي شهدته أسعار السلع الغذائية، ومجموعة الوقود والطاقة. فقد انتهجت معظم الدول العربية تطبيق سياسات هادفة إلى ترشيد مستويات الدعم الحكومي خاصة الموجه منها للمنتجات النفطية، وقد استفادت تلك الدول في تطبيق تلك السياسات، من بقاء الأسعار العالمية للنفط والسلع الأساسية عند مستويات منخفضة، ما خفف من حدوث ارتفاعات قوية في معدلات التضخم في الدول العربية بصفة عامة، إضافة إلى أثر انخفاض معدلات نمو السيولة وتراجع الأداء الاقتصادي في تخفيف حدة الضغوط التضخمية. كما تأثر المستوى العام للأسعار في بعض الدول بتواصل الاختناقات في سلاسل إمداد السلع الأساسية نتيجة للظروف المحلية التي تشهدها تلك الدول، إضافة إلى الضغوط التضخمية المتولدة عن زيادة عدد النازحين من بعض المناطق.

التأثير على مصر:

لازال التحسن الاقتصادي المتوقع في الخليج غير مرتبط بتحسين في هياكل اقتصادياتها بل مرتبط بالتوقعات الخاصة بالتحسن في أسعار البترول وبعض السياسات التي تم البدء في تنفيذها مما لا يخلق فرصا متزايدة لتوقع زيادة الطلب على العمالة المصرية أو زيادة تحويلاتها خلال العام المقبل، إلا أن هناك عناصر عدة يمكن الاستفادة منها من هذا التحسن منها زيادة العمل على جذب استثمارات عربية لمصر خاصة وأن متوسط النمو المتوقع في الخليج أقل من مثيله في مصر خلال الفترة ذاتها بالإضافة إلى أن هذا النمو الخليجي سيرتبط كذلك بنمو حجم التجارة الخليجية والتي يمر جزء أساسي منها من خلال قناة السويس مما سيرفع من توقعات دخلها خلال الفترة القادمة.

إن الارتباط الاقتصادي والتجاري المصري الخليجي يعتبر استراتيجي وهو ما يستدعي تطوير مفاهيم التكامل به وعدم الاكتفاء بالوضع القائم حاليا، فإقامة مناطق اقتصادية مشتركة وتوسيع نطاق اتفاقيات التبادل التجاري وإدخال قطاعات جديدة بها مثل الخدمات وإقامة صناعات مشتركة تُخصص للإحلال محل الواردات في المنطقة العربية وتعتمد على الخامات والتنوع الاقتصادي المصري الخليجي سيعيد أساسا اقتصاديا لتطوير العلاقات التجارية والاقتصادية خلال الفترة القادمة.

تنبيه هام:

أعد هذا التقرير لأغراض التوزيع على أعضاء المركز المصري للدراسات الاقتصادية فقط ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز. ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية؛ كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتمادا للجدوى التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقدرته على تحقيق نتائج معينة. وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات الاستشارية بناء على وجهة نظر المركز، وتعتمد على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها، وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة وقت إعدادها، ولا يُعد بهذه البيانات كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري، والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة في هذا التقرير. ونؤكد أن أي أخطاء تكون قد وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.

أداء الأسواق العالمية خلال الاسبوع

(رويترز) (موقع ارقام)

ارتفعت مؤشرات الأسهم الصينية في ختام تداولات يوم الجمعة، عقب صدور بيانات اقتصادية، وتمكنت من تحقيق مكاسب فصلية.

وارتفع مؤشر "Caixin" لمديري المشتريات الصناعي إلى ٥٠,١ نقطة خلال سبتمبر من ٥٠ نقطة في أغسطس، كما أظهرت البيانات الرسمية تعديل فائض الحساب الجاري خلال الربع الثاني بالرفع إلى ٦٤,١ مليار دولار من القراءة الأولية التي بلغت ٥٩,٤ مليار دولار.

ومن المقرر أن تغلق بورصة الأسهم والسندات في الصين على مدار الأسبوع للاحتفال بالعيد الوطني للبلاد.

وفي ختام التداولات، ارتفع مؤشر "شنغهاي" المركب بنسبة ٠,٢% إلى ٣٠٠٤ نقاط، وحقق مكاسب فصلية بنسبة ٢,٦%.

انخفضت مؤشرات الأسهم اليابانية في ختام تداولات يوم الجمعة، مع ظهور بيانات اقتصادية ضعيفة ومع خسائر القطاع المالي.

وأظهرت البيانات، تراجع مؤشر أسعار المستهلكين في اليابان للشهر السادس على التوالي خلال أغسطس، وانخفض مؤشر التضخم الرئيسي الذي يستثنى أسعار الغذاء الطازج بنسبة ٠,٥% مقارنة بتوقعات انخفاضه ٠,٤%.

فيما واصلت أزمة "دويتشه بنك" في الضغط على أسهم البنوك ودفعت المستثمرين للتخلي عنها وسط تزايد حالة عدم اليقين بشأن المصرف وقدرته على الحصول على التمويل اللازم لمواجهة الغرامات المفروضة عليه.

وفي ختام التداولات، انخفض مؤشر "نيكي" الياباني بنسبة ١,٤٥% إلى ١٦٤٤٩ نقطة، فيما تراجع مؤشر "توبكس" بنسبة ١,٥% إلى ١٣٢٢ نقطة.

ارتفعت الأسهم الأمريكية خلال تداولات الجمعة مدعومة بتراجع حدة المخاوف إزاء أزمة "دويتشه بنك" وإمكانية التوصل إلى تسوية مع السلطات في الولايات المتحدة، وحققت المؤشرات الرئيسية مكاسب فصلية خلال الربع السوي الثالث.

وارتفع مؤشر "داو جونز" الصناعي بحوالي ١% أو بمقدار ١٦٤,٧ نقطة إلى ١٨٣٠٨ نقاط بعد مكاسب تجاوزت ٢٠٠ نقطة، كما ارتفع مؤشر "نازداك" (+٣ ٤٣ نقطة) إلى ٥٣١٢ نقطة، بينما ارتفع مؤشر "S&P 500" القياسي (+١٧ نقطة) إلى ٢١٦٨ نقطة.

وعلى الصعيد الفصلي، حقق "داو جونز" مكاسب بنسبة ٢,١% كما حقق "S&P" مكاسب بنسبة ٣,٣% في الربع السنوي الثالث، بينما حقق "نازداك" مكاسب بنسبة ٩,٧%.

وخلال سبتمبر، سجل "داو جونز" خسائر بنسبة ٠,٥%، كما تراجع "S&P 500" بنسبة ٠,١% في حين حقق "نازداك" مكاسب شهرية بنسبة ١,٩%.

ومن الجدير بالذكر أن سهم "دويتشه بنك" قفز بنسبة ١٤,١% وأغلق عند ١٣,١٠ دولار بعد أن ذكرت وكالة "فرانس برس" أن البنك الألماني يقترب من التوصل إلى تسوية مع وزارة العدل الأمريكية بدفع ٥,٤ مليار دولار بدلاً من سداد غرامة قدرها ١٤ مليار دولار بسبب مخالفات تتعلق بالأوراق المالية المدعومة برهن عقاري.

وفي الأسواق الأوروبية، ارتفع "ستوكس يوروب ٦٠٠" بحوالي ٠,١% أو بمقدار ٠,٢ نقطة إلى ٣٤٣ نقطة، وحقق المؤشر القياسي مكاسب فصلية بنسبة ١,٢%.

تنبيه هام:

أعد هذا التقرير لأغراض التوزيع على أعضاء المركز المصري للدراسات الاقتصادية فقط ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز. ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية؛ كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتماداً للجدوى التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقدرته على تحقيق نتائج معينة. وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات الاستشارية بناءً على وجهة نظر المركز، وتعتمد على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها، وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة وقت إعدادها. ولا يُعد بهذه البيانات كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري، والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة في هذا التقرير. ويُؤكد أن أي أخطاء تكون قد وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.

وارتفع أيضاً مؤشر "داكس" الألماني (+ ١٠٥,٥ نقطة) إلى ١٠٥١١ نقطة، كما ارتفع مؤشر "كاك" الفرنسي (+ ٤ نقاط) إلى ٤٤٤٨ نقطة، بينما تراجع مؤشر 'فوتسي' 100 البريطاني (- ٢٠ نقطة) إلى ٦٨٩٩ نقطة.

من ناحية أخرى، تراجعت العقود الآجلة للذهب تسليم ديسمبر عند التسوية بنسبة ٠,٧% أو بمقدار ٨,٩٠ دولار إلى ١٣١٧,١٠ دولار للأوقية، وسجل المعدن الأصفر خسائر خلال الثلاثة أشهر المنتهية في ٣٠ سبتمبر بنسبة ٠,٣%.

وفي أسواق النفط، ارتفع "تايمكس" الأمريكي بنسبة ٠,٩% أو بمقدار ٤١ سنتاً وأغلق عند ٤٨,٢٤ دولار للبرميل وحقق مكاسب شهرية بنسبة ٧,٩% وخسائر في الربع الثالث بنسبة ٢%, في حين تراجع "برنت" القياسي بنسبة ٠,٤% أو بمقدار 18 سنتاً وأغلق عند ٤٩,٠٦ دولار للبرميل، ولكنه حقق مكاسب فصلية بحوالي ١% وشهرية بنسبة ٤%.

وفيما يتعلق بالبيانات الاقتصادية، استقر الإنفاق الشخصي الأمريكي في الشهر الماضي مقارنةً بتوقعات أشارت إلى ارتفاع قدره ٢%, بينما ارتفع الدخل بنسبة ٠,٢% وهي أقل وتيرة ارتفاع في ٧ أشهر.

التأثير على مصر:

نعيد تكرار تعليقنا السابق بأنه تتفق الرؤية خلال هذا الأسبوع مع ما حدث خلال الفترة الماضية، حيث شهدت البورصة المصرية استمراراً لحالة انفصال عن أداء الأسواق العالمية خلال تداولات الأسبوع الماضي نتيجة الاستمرار في التأثر بمتغيرات الاقتصاد الداخلي ما خلق حالة ترقب في الاقتصاد المصري، ودفع التعاملات في البورصة المصرية خلال تداولات الأسبوع للتراجع مع الميل النسبي في اتجاه عمليات جني الأرباح مما ساهم في تحقيق تراجع نسبي للمؤشرات.

نعيد التأكيد على أن اتجاه الدولة حالياً لدراسة طرح حصص من شركات في البورصة المصرية أو بالأسواق العالمية يستلزم دراسة لتوقيت الطرح وآليات التسعير وفرص نجاحه في ظل الأوضاع العالمية التي تشهدها أغلب الأسواق العالمية خلال الفترة الحالية وذلك لضمان وجود فرص حقيقية لنجاح الطروحات المخطط لها بالأسواق وتحقيق الهدف منها ضمن الحزمة التمويلية التي أعلنت عنها الحكومة المصرية كما نؤكد على أن البورصة المصرية تحتاج إلى المزيد من الاهتمام الحكومي لاتمام عملية تطويرها وتحسين الأثر التشريعي والمؤسسي لها، و هو ما يستلزم الإسراع بتعديل قانون سوق المال رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ بالإضافة إلى تعديل القرار الجمهوري المسئول عن تنظيم الشكل المؤسسي للبورصة المصرية لإتاحة مزيد من المرونة الاستثمارية وتعزيز الأدوات الرقابية وزيادة عدد الأدوات الاستثمارية المتاحة للتداول.

تنبيه هام:

أعد هذا التقرير لأغراض التوزيع على أعضاء المركز المصري للدراسات الاقتصادية فقط ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز. ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية؛ كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتماداً للجدي التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقدرته على تحقيق نتائج معينة. وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات الاستثمارية بناء على وجهة نظر المركز، وتعتمد على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها، وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة وقت إعدادها. ولا يُعد بهذه البيانات كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري، والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة في هذا التقرير. ونؤكد أن أي أخطاء تكون قد وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.